

منشور عدد 46

من الوزير الأول

إلى

السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء المجالس البلدية
ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع : اللغة العربية في الإدارة.

المراجع : المنشور عدد 45 بتاريخ 29 أكتوبر 1999
والمنشور عدد 2 بتاريخ 10 جانفي 2000.

أما بعد، فقد تم بمقتضى المنشور عدد 45 المؤرخ في 29 أكتوبر 1999 إقرار جملة من الإجراءات يتمثل أهمها في ما يلي :

* تحجير استعمال أي لغة أجنبية في الأعمال الداخلية الخاصة بالإدارة وفي المراسلات بين الإدارات والمنشآت العمومية التونسية بداية من غرة جانفي 2000.

* تحجير استعمال أي لغة أجنبية في المراسلات الموجهة للمواطنين التونسيين.

* إتمام تعريب المطبوعات الإدارية والمنظومات الإعلامية في الإدارة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2000.

وقد صدر المنشور عدد 2 بتاريخ 10 جانفي 2000 للتذكير بهذه
المقتضيات ولحث على وجوب تطبيقها على النحو المبين وفي الأجل
المحددة.

ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية، فإني أؤكد مجددا على
أن يتولى السادة الوزراء وكتاب الدولة السير على متابعة النتائج التي تم
التوصل إليها في هذا الغرض سواء في الوزارات أو في المؤسسات
والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافهم، وموافاتي بتقرير في الموضوع
في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2000.

كما يتعين موافاتي بتقرير دوري، كل ثلاثة أشهر، يبين مدى تقدم
العمل في هذا المجال والنتائج المتحصل عليها، ويتضمن الصعوبات
المعترضة عند الاقتضاء والحلول المقترحة لتذليلها.
لذا الرجاء من السادة الوزراء وكتاب الدولة اتخاذ الإجراءات
اللازمة لتنفيذ مقتضيات هذا المنشور بكل دقة.

والسلام

لوزير الأول
محمد الضيف
الإمضاء: محمد الحناشي